"كيدمات تسيون"

بؤرة استيطانيّة جديدة في القدس الشّرقية ترعاها منظمّة "عطيرت كوهانيم" الاستيطانيّة في قلب الأراضي الفلسطينية

المركز العربي للتخطيط البديل
The Arab Center for Alternative Planning
המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי

يونيو 2024

المركز العربي للتخطيط البديل

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

تم انتاج هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هينرش بل – مكتب فلسطين والأردن. الآراء الواردة هنا هي اراء المؤلف (المؤلفين)، وبالتالي لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينرش بل – مكتب فلسطين والاردن.

فهرس

الملخّص 2

المقدمة 2

وصف المخطط والموقع 3

رُعاة "كيدمات تسيون" 4

الخصائص الرئيسية والآثار والتداعيات لـ "كيدمات تسيون" 5

عواقب موقع المستوطنة المرتقبة 5

"كيدمات تسيون" ومشروع تسجيل الأراضي 7

ملاحظات حول مشروع تسوية وتسجيل الأراضي 8

الدور المشكوك فيه الذي يلعبه الأمين الوصيّ العام في القدس الشرقية 9

التفاعل بين الطريق الدائري الشرقي ومخطط "كيدمات تسيون" 10

الطريق الدائري الشرقي 10

التفاعل بين المخططين وانعكاساته الإستراتيجية 10

التداخل والتجزئة الجغرافية 10

النقل وإمكانية الوصول 10

مخاوف أمنية 11

التداعيات السياسية والجيوسياسية 11

المناورات القانونية والإدارية 11

"كيدمات تسيون" يستنزف احتياطيات الأراضي لتلبية احتياجات الإسكان الفلسطيني 11

بناء "كيدمات تسيون" يتحدى القانون الدولي 12

ملخص وتوصيات للعمل 13

الملخّص

تتطرّق هذه الدراسة إلى الموضوع المثير للجدل المتمثّل في إنشاء مستوطنة "كيدمات تسيون" في القدس الشرقية من قبل منظمّة "عطيرت كوهانيم" الاستيطانيّة. يتمّ تحليل موقع المخطط والجّهات الرّاعية والآثار والتّداعيات القانونيّة بدقّة، ممّا يسلّط الضوء على الشّبكة المعقّدة من التّحديات السّياسيّة والمناطقية التي تمثّلها. تسلّط هذه الدّراسة الضوء على التّعارض مع القانون الدّولي، وانتهاك المبادئ الإنسانيّة، وتعطيل حلّ الدّولتين، وتحثّ على اتّخاذ إجراءات استراتيجيّة لمعارضة المشروع من خلال الاعتراضات القانونيّة والضّغوط الدّبلوماسيّة الدّوليّة. وفي نهاية المطاف، فإن مخطط"كيدمات تسيون" الاستيطانيّ يبرز التّعقيدات والتّوترات المحيطة بالأنشطة الاستيطانيّة في القدس الشّرقية ويدعو إلى بذل جهود متضافرة لمعالجة آثاره البعيدة المدى.

المقدمة

منذ منتصف عام 2023، تروّج منظمّة "عطيرت كوهانيم" الاستيطانيّة والجّهات التّابعة لها لمخطط لإنشاء بؤرة استيطانيّ جديد يسمّى "كدمات تسيون" على قطعة صغيرة من الأرض بين حيّ رأس العامود في القدس الشرقية وجدار الفصل الاسرائيلي، حيث تكون بلدة أبو ديس على الجّانب الآخر من الجّدار.

في 11 سبتمبر، 2023، وافقت لجنة التخطيط والبناء المحلية في القدس على بدء مخطط "كيدمات تسيون" (رقم 101-0120709)[1]. وبعد فترة وجيزة، فيالتاسع من تشرين الاول/أكتوبر، وافقت لجنة التخطيط لمنطقة القدس على المخطط، ممّا أثار مخاوف طفيفة بشأن إمكانية الوصول إلى وسائل النقل في المستوطنات الجديدة والترتيبات الأمنية.[2]

وفي جوهر الأمر، تسعى هذه الورقة إلى تقديم تحليل شامل لمخطط "كيدمات تسيون" الاستيطاني، وتسليط الضوء على أبعاده وتداعياته المختلفة. ومن خلال مراجعة نقدية للوثائق الرسمية، ومعلومات التخطيط، والتقارير الإعلامية، تهدف هذه الورقة إلى تقديم فحص دقيق للتطوّر المقترح وتداعياته المحتملة على المنطقة.

وتأتي هذه الورقة نتيجة للتحليل الشامل الذي أجراه المركز العربي للتخطيط البديل للوثائق الرسمية للمخطط، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والرسومات التي تم توفيرها عبر الإنترنت من قبل إدارة التخطيط، وهي فرع من وزارة الداخلية الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الورقة معلومات ذات صلة بمشاريع الإسكان والبنية التحتية القريبة من "كيدمات تسيون"، مع تسليط الضوء على تأثيرها المحتمل على المستوطنة المقترحة.

كما تتطرق الورقة البحثية إلى التقارير الصحفية المختلفة الصادرة عن وسائل الإعلام لتوضيح الأهداف الصريحة لمخطط الاستيطان، والجهات التي تدفعه للأمام، والتداعيات السياسية والديموغرافية والاجتماعية طويلة المدى المرتبطة به.

---

1. إسرائيل توافق على بؤرة استيطاني جديد شديد التّحصين في القدس الشّرقية "كيدمات تسيون"
https://fmep.org/resource/settlement-annexation-report-septem ber-2023-15/

2. صفحة الخطّة على موقع إدارة التّخطيط: https://mavat.iplan.gov.il/SV310/1000254189/1/4

وصف المخطط والموقع

من المقرر أن تشمل المستوطنة، التي ترعاها منظمة "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية والجهات التابعة لها، 400 وحدة سكنية للمستوطنين اليهود على قطعة أرض غير مسجلة تبلغ مساحتها حوالي 80 دونما - يُزعم أن وكلاء يهود اشتروها في عام 1925 [3], قبل وقت طويل من إنشاء دولة اسرائيل عام 1948 – تقع بين حي رأس العامود في القدس الشرقية وجدار الفصل الإسرائيلي، وتقع بلدة أبو ديس على الجانب الشرقي من الجدار.

ويبيّن الرسمان التاليان موقع المستوطنة المقترحة ضمن السياق الجغرافي العام لمدينة القدس:

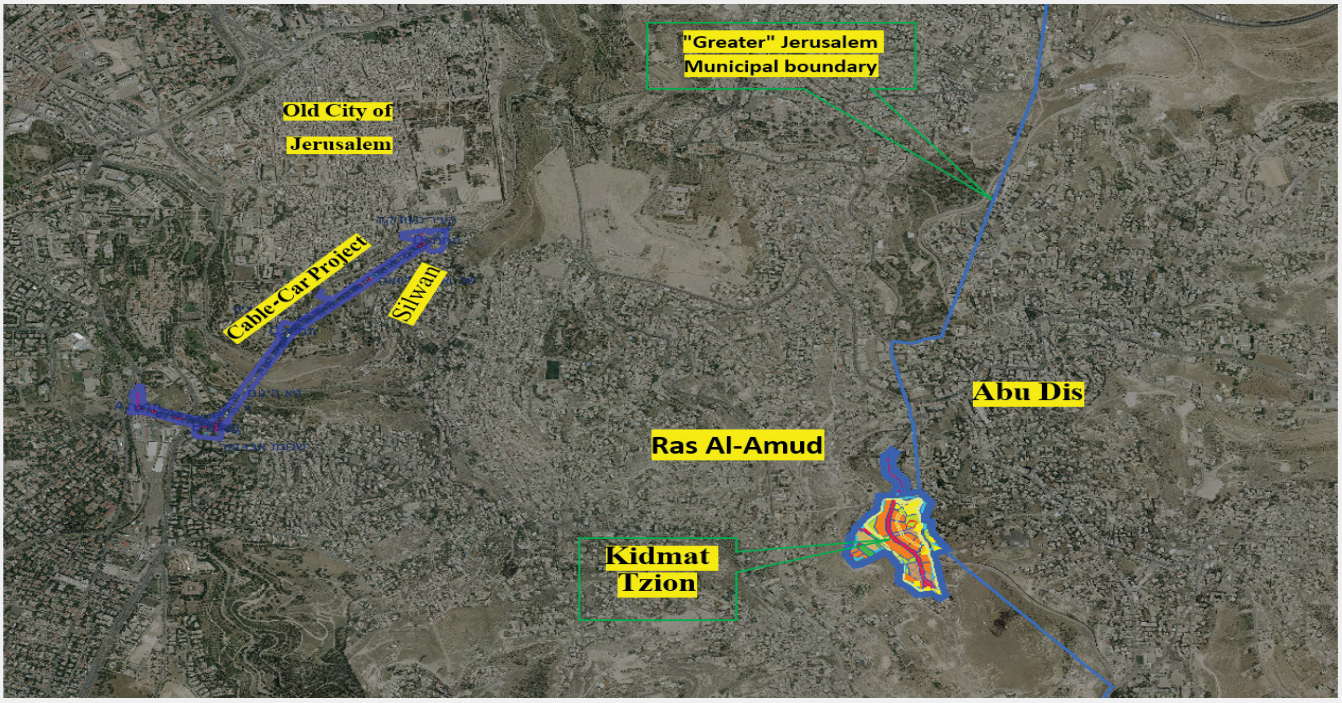

موقع "كيدمات تسيون" على خريطة فوتوغرافية جوية ضمن السياق الجغرافي العام للقدس الشرقية

3. https://www.israelhayom.com/10/08/2022/east-jerusalem-land-purchased-by-jews-in-early-20th-century-reverts-to-state/

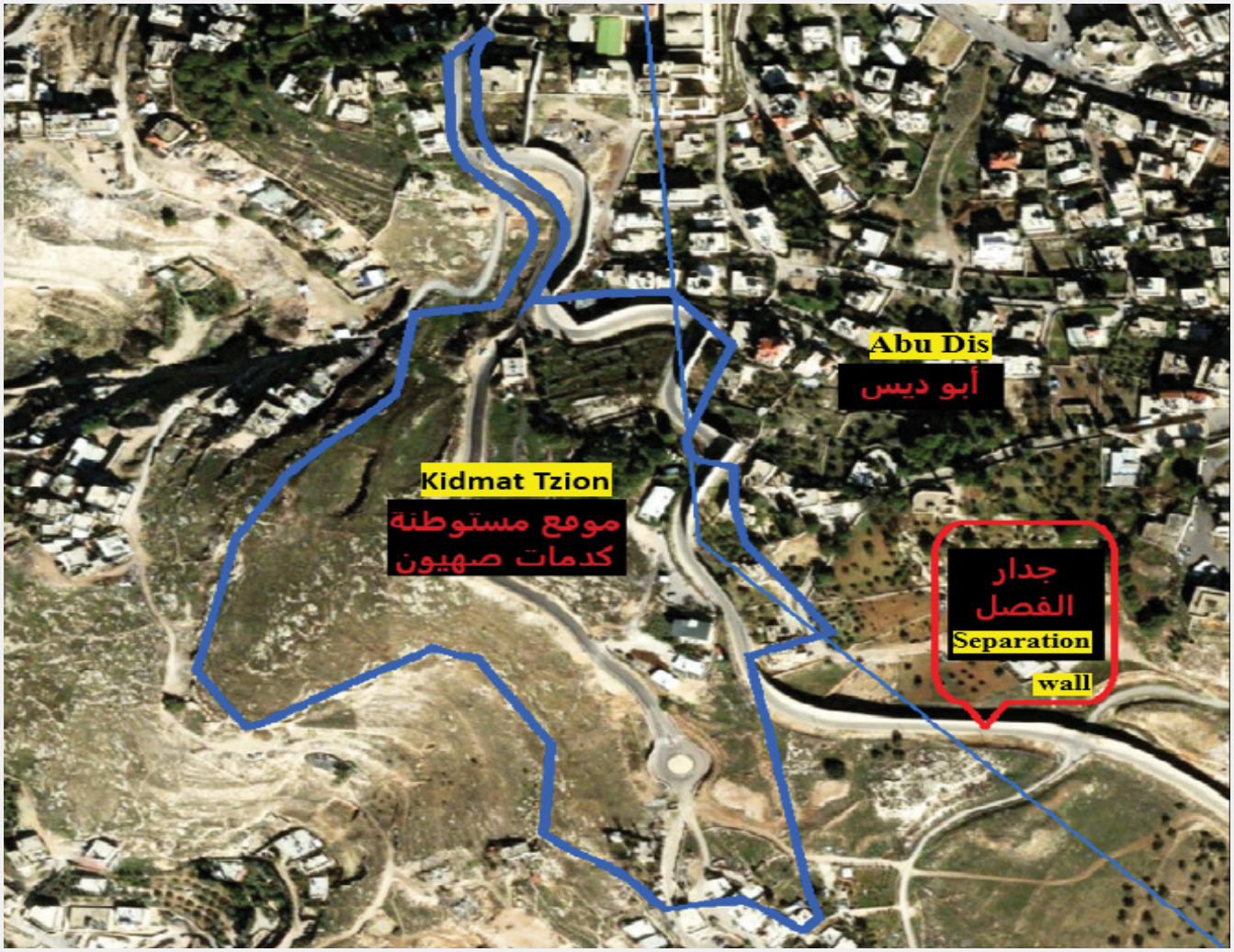

نظرة مركزة على حدود مخطط "كيدمات تسيون" بالقرب من أبو ديس وجدار الفصل الإسرائيلي.
نظرًا لموقعه المقصود كبؤرة للمستوطنين داخل قلب الأرض الفلسطينية وتواصلها الديموغرافي، فلن يمكن الوصول إلى المستوطنة إلا عبر طريق على طول حي رأس العامود المكتظ بالسكان. ومن المخطّط أيضًا أن تكون محاطة بحراسة مشددة، ويحيط بها سياج كهربائي، وطريق للدوريات، ومحطة حراسة خرسانية عند مدخلها، بالإضافة إلى قائد أمني وعربة مصفحة.

رُعاة "كيدمات تسيون"

كما ورد في وثائق المخطط،[4] المبادرة المسجلة للمخطط هي شركة المستوطنين باهوريم المحدودة، التي تأسست في إسرائيل عام 2013. المساهمين في شركة بهوريم المحدودة هم شركة "تواصل بين الجدران في القدس المحدودة"، التي تشارك في معاملات شراء الأراضي والعقارات في البلدة القديمة في القدس وفي النزاعات القانونية مع السكان الفلسطينيين. في الواقع، تعود ملكية "تواصل بين الجدران في القدس المحدودة" لمنظمة "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية. كما أن إلداد رابينوفيتش، عضو حزب "نوعام"، وهو حزب يميني متديّن متطرف

4. https://mavat.iplan.gov.il/f1241f41-77ea-447a-9629-e435169ae98a

الخصائص الرئيسية والآثار والتداعيات لـ"كيدمات تسيون"

وعضو في الحكومة الحالية، يشارك في الترويج للمخطط، كما يشارك يونداف هورويتز، أحد منظمي مسيرة الأعلام التقليدية والاستفزازية في القدس الشرقية.[5]
وفي الختام، فإن الداعمين والمروجين لـ"كيدمات تسيون"، من خلال المؤسسات التخطيطية والبيروقراطية المكملة لها نحو الموافقة والتنفيذ، هم العملاء المألوفون والمعروفون للمشاريع الاستيطانية والاستيلاء بالقوة على الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية المحتلة بشكل عام. وهذا ما يفسر سرعة الموافقة والضوء الأخضر الذي أعطته لجان التخطيط للمخطط المقترح. ولا عجب أن أعضاء اللجان الذين يملكون صلاحية مراجعة الخطط والموافقة عليها يستوعبون رغبات السياسيين الذين يعينونهم في مناصبهم.

عواقب موقع المستوطنة المرتقبة

موقع المستوطنة المرتقبة هو العنصر الأكثر إثارة للجدل في hالمخطط بأكمله. وكما ذكر في الرسومات أعلاه، فإن المستوطنة سوف تعزل القدس الشرقية عن بلدة أبو ديس الفلسطينية من الشرق، وتخلق فاصلاً بين القدس الشرقية والضفة الغربية. ودورها هو دور جيوسياسي وليس مجرد توفير عدد قليل من فرص السكن للمستوطنين، أي قطع التواصل الجغرافي والديمغرافي بين القدس الشرقية والأراضي الفلسطينية المحتلة المجاورة. كما أنه سيقطع الاستمرارية الجغرافية والديموغرافية للأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وبالتالي تفتيت الاستمرارية الفلسطينية وإقامة حدود مصطنعة ومعادية تحد من توسعها ونموها الطبيعي.
من منظور سياسي بحت، يمكن أن يكون لبناء هذه المستوطنة عواقب جيوسياسية كبيرة حيث يهدف المستوطنون إلى تعقيد أو حتى إحباط أي تقسيم محتمل للقدس أو المشاركة في اتفاق سلام إسرائيلي-فلسطيني مستقبلي. وفي وثائق تخطيطها، سلطت "عطيرت كوهانيم" الضوء على الأهمية الاستراتيجية لإقامة هذا الحي ليكون بمثابة حاجز ضد الطموحات الفلسطينية في القدس الشرقية. والهدف هو تعطيل استمرارية المنطقة والحماية من تقسيم المدينة، وبالتالي حماية المصالح الإسرائيلية وإحباط حل الدولتين المتوقع على نطاق واسع للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.
الملفت للنظر جدًا على موقع "عطيرت كوهانيم" [6] هو التفسير المباشر للأهداف غير المعلنة لإنشاء "كيدمات تسيون":
"لطالما كان يُنظر إلى "كيدمات تسيون" على أنها القطعة الأخيرة من النسيج الأساسي للأحياء اليهودية في الجزء الشرقي من القدس، والتي، عند الموافقة عليها، ستعني نهاية الدولة "الفلسطينية". فهي تسد بشكل أساسي ممرًا محتملاً من أبو ديس إلى البلدة القديمة في القدس. أبو ديس هو حي او قرية عربية شرقي القدس، ويُنظر إليها منذ فترة طويلة على أنها عاصمة سياسية محتملة للدولة "الفلسطينية" الميتة حاليًا. كل ما كانت تحتاجه هو الاتصال بالبلدة القديمة في القدس.

---

5. ويشير مصطلح "التهويد"، كما ورد في هذه الورقة، إلى مجموعة من الجهود المتعمدة الرامية إلى تغيير النسيج المادي والديموغرافي والاجتماعي لمنطقة معينة. غالبًا ما تتضمن هذه الجهود مخططات تهجير لإنشاء أغلبية يهودية، فضلاً عن استبدال الرموز الثقافية التي تنتمي إلى السكان الأصليين (الفلسطينيين) برموز من أصل يهودي.

6. https://www.ateretcohanim.org/under-the-fog-of-war-kidmat-tzion-is-not-only-approved-but-gets-a-bus-stop/

حتى التاسع من تشرين الاول/أكتوبر 2023، كانت "كيدمات تسيون" في الأساس بؤرة استيطانية صغيرة للعائلات اليهودية والتي توسعت مع الوقت لتصبح أحد أحياء القدس، وكانت مهمة تلك العائلات التمسك بتلال يهودية تاريخيًا. في التاسع من تشرين الاول/أكتوبر، قامت لجنة التخطيط لمنطقة القدس بمراجعة تعديلات على المخطط الأولي للأحياء الشرقية لمدينة القدس ووافقت على بناء 348 وحدة سكنية في مشروع "كيدمات تسيون" – وهو ما سيغير قواعد اللعبة.
فقط من خلال هذه التغييرات لن تتمكن إسرائيل من ضمان بقاء القدس يهودية فحسب، بل سترسل رسالة إلى العرب الذين يعتقدون أن بإمكانهم انتزاع السيطرة على القدس للتفكير مرة أخرى – لن يحدث ذلك." – نهاية الاقتباس من موقع عطيرت كوهانيم.

"كيدمات تسيون" ومشروع تسجيل الأراضي

إن التفاعل بين عملية تسجيل الأراضي والاستيطان في القدس الشرقية ومخطط "كيدمات تسيون" الاستيطانية متشابك بشكل عميق ويكشف عن شبكة معقدة من التحديات السياسية والقانونية ,والمناطقية. ويتم التلاعب بعملية تسجيل الأراضي لتأكيد مطالبات الملكية اليهودية في القدس الشرقية، كما يتضح من النقل السري لملكية العقارات الذي يسيّره الوصي العام. وهذا التلاعب يعرض العائلات الفلسطينية لخطر الإخلاء ويعمل على ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على المنطقة.
ويتم استغلال إجراءات تسوية ملكية الأراضي لصالح التوسع الاستيطاني، حيث يتم استهداف مناطق معينة للتقدم الاستيطاني على أساس مصالح الدولة والمستوطنين. ويجسد مخطط "كدمات تسيون" هذا الاستغلال، حيث أنه ينطوي على مزاعم بملكية يهودية يعود تاريخها إلى عام 1925، على الرغم من الموقع الحساس للمستوطنة المخطط لها، مما يثير مخاوف بشأن تأثيرها على المشهد الجيوسياسي.
وبالتالي، فإن التفاعل بين عملية تسجيل الأراضي ومخطط "كيدمات تسيون" الاستيطانية يسلط الضوء على كيفية الاستفادة من الإجراءات القانونية لتعزيز مصالح المستوطنين، وإعادة تشكيل التركيبة السكانية، وتأكيد السيطرة على الأراضي في القدس الشرقية. يعكس هذا التفاعل الديناميكي التعقيدات والتوترات الأوسع المحيطة بقضايا الأراضي والأنشطة الاستيطانية والمستقبل السياسي للمنطقة.
وفي الختام، يتم التلاعب بعملية تسجيل الأراضي من قبل السلطات الإسرائيلية لتعزيز سيطرتها على القدس الشرقية وتوسيع المستوطنات في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لها. ويزيد هذا الاستغلال من تفاقم التوترات في المنطقة ويقوض احتمالات التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

ملاحظات حول مشروع تسوية وتسجيل الأراضي

ويتم التلاعب بإجراءات تسوية ملكية الأراضي، التي يُزعم أنها تعود بالنفع على الفلسطينيين، لتسهيل توسع المستوطنين وبناء مستوطنات جديدة. فهي تنطوي على مخاطر كامنة بالنسبة للمجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية، وتستغلها السلطات الإسرائيلية كأداة جديدة للاستيلاء على الأراضي.

- يديرها نظام إسرائيلي ينظر إلى الفلسطينيين كتهديد ويسعى إلى تهميشهم وتهجيرهم كجزء من السياسة الإسرائيلية الشاملة للحفاظ على التوازن الديمغرافي في المدينة ووقف زيادة السكان الفلسطينيين عن نسبتهم الحالية البالغة 38% من سكان المدينة (كان الهدف الأصلي هو الحفاظ على هذه النسبة عند 70-30%).

- كما تتم الإجراءات باللغة العبرية، وفقًا لنظام قانوني غير مألوف ولا يمكن للسكان الفلسطينيين الوصول إليه، ولم تفعل السلطات سوى القليل جدًاللتخفيف من اثره. في الواقع، فإن معظمهم يهملون واجبهم القانوني الأساسي المتمثل في إعلام السكان بعمليات التخطيط والتسجيل في منطقتهم.

- والأمر الأكثر خطورة هو أن الوثائق اللازمة لإثبات ملكية تسجيل الأراضي ليست متاحة دائمًا أو يمكن للسكان الوصول إليها، كما أن النظام الإسرائيلي يرفض المطالبات الفلسطينية التقليدية والعرفية بالأراضي.

- وتترافق عملية التسجيل أيضًا مع الضرائب الباهظة، حيث تتطلب عملية التسجيل دفع الضرائب العقارية منذ عام 1967 حتى اليوم.

الدور المشكوك فيه الذي يلعبه الوصيّ العام في القدس الشرقية

في السنوات الأخيرة، شارك الوصي العام بشكل نشط أو تعاون مع المنظمات الاستيطانية لبدء مشاريع إسكان مختلفة للمستوطنين اليهود في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية. يمثل هذا التدخل انحرافاً كبيراً عن التفويض الرسمي للوصيّ العام ويشكل تجاوزاً لسلطته. الدور الأساسي للوصيّ العام هو إدارة العقارات التي لا يعرف أصحابها، مع مسؤولية البحث بشكل دوري عن هؤلاء الملاك وإعادة العقارات إليهم. ولا يقع تعزيز حلول الإسكان للمستوطنين ضمن هذا النطاق. ومن الأمثلة البارزة على هذا التجاوز مشروع "جفعات هشاكيد" في الجزء الغربي من بيت صفافا، وهو حي فلسطيني في جنوب القدس الشرقية.

تعكس تصرفات الوصيّ العام في هذه المشاريع استراتيجية سياسية متعمدة تهدف إلى تعزيز الأنشطة الاستيطانية وتعزيز تهويد القدس الشرقية. وتتوافق هذه الاستراتيجية مع السياسات الحكومية الأوسع التي تركز على تغيير المشهد الديموغرافي والإقليمي لصالح المستوطنين الإسرائيليين. إن مشاركة الوصيّ العام تقتصر بشكل واضح على إفادة السكان اليهود، وخاصة مجتمعات المستوطنين، مما يسلط الضوء بشكل أكبر على الدوافع السياسية وراء هذه المبادرات.

ويؤدي تأثير هذه السياسات إلى تفاقم النقص الحاد في الأراضي والمساكن الذي يواجهه السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية. إن استخدام الأراضي التي يديرها الوصيّ العام لمشاريع إسكان المستوطنين، بدلاً من تلبية الاحتياجات السكنية للسكان الفلسطينيين، يؤدي إلى تفاقم الفوارق والتوترات القائمة. ولا يتعارض هذا النهج مع المسؤوليات المقصودة من الوصيّ العام فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى إدامة دورة السلب والتهميش التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في القدس الشرقية.

التفاعل بين الطريق الدائري الشرقي ومخطط "كيدمات تسيون"

إن التفاعل بين الطريق الدائري الشرقي ومخطط "كيدمات تسيون" هو سمة من سمات الأهداف الإستراتيجية الأوسع التي يقوم عليها التخطيط الحضري الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني في القدس الشرقية. تم تصميم كلا المشروعين لخدمة أهداف متداخلة تتمثل في تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي، وتفتيت المجتمعات الفلسطينية، وتقويض امكانية قيام دولة فلسطينية مستقبلية. فيما يلي دراسة متعمقة للتفاعل بينهما:

التفاعل بين الطريق الدائري الشرقي ومخطط "كيدمات تسيون"

إن التفاعل بين الطريق الدائري الشرقي ومخطط "كيدمات تسيون" هو سمة من سمات الأهداف الإستراتيجية الأوسع التي يقوم عليها التخطيط الحضري الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني في القدس الشرقية. تم تصميم كلا المشروعين لخدمة أهداف متداخلة تتمثل في تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي، وتفتيت المجتمعات الفلسطينية، وتقويض امكانية قيام دولة فلسطينية مستقبلية. فيما يلي دراسة متعمقة للتفاعل بينهما:

الطريق الدائري الشرقي

الطريق الدائري الشرقي، المعروف أيضًا باسم الطريق الالتفافي الشرقي أو "الطريق الأمريكي"، هو مشروع كبير للبنية التحتية يهدف إلى إنشاء رابط نقل سلس للمستوطنين الإسرائيليين. تم تصميم هذا الطريق السريع بين الشمال والجنوب لربط المستوطنات في الأجزاء الشمالية والجنوبية من القدس الشرقية، مما يسمح للمستوطنين بتجاوز الأحياء الفلسطينية والسفر بكفاءة أكبر عبر القدس الشرقية. ويشكل الطريق جزءاً من استراتيجية أوسع لترسيخ المستوطنات الإسرائيلية وتسهيل اندماجها في النسيج الحضري لمدينة القدس "الكبرى".

التفاعل بين المخططين وانعكاساته الإستراتيجية

التداخل والتجزئة الجغرافية

الموقع: تقع مستوطنة "كيدمات تسيون" في موقع استراتيجي بالقرب من المسار المخطط للطريق الدائري الشرقي. وهذا القرب ليس من قبيل الصدفة، حيث يهدف كلا المشروعين إلى إنشاء حواجز مادية وديموغرافية بين الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية.

التجزئة: إن بناء "كدمات تسيون"، إلى جانب الطريق الدائري الشرقي، من شأنه أن يزيد من عزلة الأحياء الفلسطينية مثل رأس العامود وأبو ديس. وسيكون الطريق بمثابة حاجز، مما يعزز الفصل المادي الذي بدأته المستوطنة.

2. النقل وإمكانية الوصول

الطرق الالتفافية: تم تصميم الطريق الدائري الشرقي لتزويد المستوطنين بطريق مباشر وآمن يتجنب المناطق الفلسطينية. وهذا يضمن أن المستوطنين في "كدمات تسيون" وغيرها من بؤر القدس الشرقية يمكنهم السفر من وإلى منازلهم دون المرور عبر الأحياء الفلسطينية، مما يعزز شعورهم بالأمن وتطبيع وجود هذه المستوطنات.

قيود الوصول: في حين أن الطريق سيكون متاحا مبدئيا للفلسطينيين، فإن وظيفته الأساسية هي خدمة احتياجات المستوطنين. غالبًا ما يتم استخدام هذا السرد ثنائي الاستخدام لتبرير مشاريع البنية التحتية هذه، لكن الواقع هو أنها تفيد المستوطنين في المقام الأول وتعزز السيطرة الإسرائيلية.

3. مخاوف أمنية

التحصين: تعكس تحصينات "كيدمات تسيون" الثقيلة: يهدد الموقع الفعلي لمستوطنة "كيدمات تسيون" بتعطيل التواصل الجغرافي بين القدس الشرقية والضفة الغربية، مما قد يقوض احتمالات قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيا في المستقبل وعاصمتها القدس الشرقية. ويزيد هذا التعطيل من تعقيد الاحتياجات الحيوية للفلسطينيين في القدس الشرقية من حيث السكن والأراضي، وذلك من خلال تفتيت المنطقة وإعاقة قدرتهم على الوصول إلى موارد الأراضي وتطويرها.

4. المصالح السياسية مقابل احتياجات السكن

يعكس إنشاء مستوطنة "كيدمات تسيون" دوافع سياسية تهدف إلى تأكيد مطالبات الملكية اليهودية بدلا من معالجة الاحتياجات الحقيقية للسكان الفلسطينيين من مسكن واراضي. إن إعطاء الأولوية للمصالح السياسية على احتياجات الإسكان يساهم في تهميش وتهجير المجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية.

باختصار، يتعارض إنشاء مستوطنة "كدمات تسيون" بشكل مباشر مع الاحتياجات الحيوية للفلسطينيين في القدس الشرقية من حيث الإسكان والأراضي، وذلك من خلال الحد من توافر الأراضي، وتحويل الموارد عن تطوير البنية التحتية الأساسية، وتعطيل الاستمرارية الجغرافية، وإعطاء الأولوية للمصالح السياسية على معالجة الاحتياجات السكنية الحقيقية للسكان الفلسطينيين.

بناء "كيدمات تسيون" يتحدى القانون الدولي

يطرح إنشاء مخطط "كيدمات تسيون" الاستيطانية في القدس الشرقية عدة تحديات من منظور القانون الدولي. فيما يلي الطرق التي يتحدى بها المخطط القانون الدولي:

1. انتهاك القانون الدولي الانساني:
إن المبادرة الاستيطانية في القدس الشرقية، بما فيها مخطط "كيدمات تسيون"، تنتهك القانون الدولي الانساني، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر نقل السكان المدنيين التابعين لقوة الاحتلال إلى الأراضي التي تحتلها. من خلال إنشاء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين اليهود على الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن المخطط يتعارض مع هذا المبدأ الأساسي للقانون الدولي.

2. تعطيل التواصل الجغرافي:
إن موقع المستوطنة المخطط له، الذي يفصل القدس الشرقية عن بلدة أبو ديس الفلسطينية ويخلق فصلاً فعلياً عن الضفة الغربية، يعطل التواصل الجغرافي اللازم لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية. إن هذا التقسيم للأراضي يتعارض مع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز قيام دولة فلسطينية متماسكة ومتصلة جغرافيا.

3. عدم اليقين بشأن عمليات شراء الأراضي:
إن الادعاء بأن اليهود اشتروا ألارض المخصصة لمستوطنة "كدمات تسيون" في عام 1925 يثير تساؤلات حول شرعية مثل هذه الصفقات، خاصة في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ولتجنب النزاعات والصراعات، يؤكد القانون الدولي على أهمية التعامل العادل والشفاف مع الملكية في الأراضي المحتلة.

4. تقويض عملية السلام:
تساهم المستوطنات الجديدة مثل "كيدمات تسيون" المقامة في مناطق حساسة في القدس الشرقية في زيادة زعزعة استقرار عملية السلام "غير المستدامة" أصلاً. إن مثل هذا الإجراء الأحادي الجانب يؤدي إلى تعقيد المفاوضات، ويخلق عقبات أمام تحقيق اتفاق سلام دائم، ويديم التوترات على الأرض، وكل هذا يتعارض مع الدعوات الدولية للحلول السلمية.
باختصار، إن مخطط "كدمات تسيون" الاستيطاني في القدس الشرقية يتحدى القانون الدولي من خلال انتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني، وعرقلة حل الدولتين، وتعطيل التواصل الجغرافي، وإثارة المخاوف بشأن شرعية شراء الأراضي، وتقويض الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ملخص وتوصيات للعمل

أثار بدء عملية إنشاء مستوطنة "كيدمات تسيون" في قلب الأراضي الفلسطينية مخاوف وردود فعل مثيرة للجدل من قبل مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك المركز العربي للتخطيط البديل، والتجمعات الفلسطينية، والرأي العام الديمقراطي،[7] والجهات المعنية الدولية في القدس الشرقية . وقد أثارت الخطة جدلاً وقلقًا كبيرًين بشأن آثارها على المشهد السياسي، وخاصة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
تواجه المعارضة لمخط "كدمات تسيون" في القدس الشرقية تحديات رغم الجهود التي تبذلها المنظمات المدنية الفلسطينية والسكان الفلسطينيون. وتشير التجارب السابقة إلى أن هذه الإجراءات وحدها قد لا تردع مؤسسات التخطيط الإسرائيلية من المضي قدماً في المخطط. ولذلك، فمن الضروري استكشاف استراتيجيات إضافية لوقف المشروع.

يتضمن أحد الأساليب اتباع الإجراءات القانونية المعمول بها، والتي تتضمن تقديم اعتراضات وفقًا للقانون وحشد الدعم من مجموعات المجتمع المدني داخل إسرائيل وعلى المستوى الدولي. علاوة على ذلك، فإن إشراك البعثات الدبلوماسية الأجنبية المتمركزة في القدس الشرقية، مثل البعثات الأمريكية والأوروبية، يمكن أن يمارس ضغوطًا على الحكومة الإسرائيلية لإعادة النظر في المخطط. ويمكن لهذه البعثات الدبلوماسية أن تلعب دوراً محورياً في الدعوة إلى وقف المشروع بسبب تداعياته المدنية والسياسية المحتملة.

7. منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية التي تشارك على نطاق واسع في الأنشطة الرقابية فيما يتعلق بالتخطيط التدخلي في القدس الشرقية ضد السكان الفلسطينيين مثل "بمكوم" و"عير عميم" و"عيمك شافيه" وغيرها، بالإضافة إلى الأحزاب والمنظمات السياسية الرافضة لاحتلال القدس الشرقية.

المـركز العـربي للتخطيـط البـديـل
The Arab Center for Alternative Planning
המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי